

استراتيجية اقتصادية لمساعدة الأنظمة الجديدة لمساعدة أنفسهم:

هذا لا يعني تقديم "شيك" على بياض لأي طرف، أو تقديم كميات كبيرة من المساعدات المالية قبل أن نعلم فعلياً الاحتياجات الـليبية واحتياجات الدول الأخرى وقدرتها على استيعاب مثل تلك المساعدات. ولكن ذلك يعني جهوداً أمريكية فورية لإصلاح ما يمكن إصلاحه ويكون قابلاً للعمل على الفور.

وعملياً، فإن ذلك يعني النوع التالي من الجهود الأمريكية المركزة، والتي يمكن أن تكون فاعلة للغاية وأقل تكلفة عما فعلته الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق:

. الإسراع في إنشاء فريق أمريكي قوي في السفارة الأمريكية بقنصليات أو كيانات أخرى تضمن أننا نستطيع أن نساعد تلك الدول في التعامل مع الاختلافات العرقية أو المذهبية أو القبلية أو الإقليمية.

. تقديم المساعدات العاجلة قصيرة الأمد فقط، في المناطق التي بها أزمة إنسانية أو مالية عاجلة، والعمل مع الدول المانحة من أوروبا والدول العربية والآسيوية وتدويل ذلك بقدر الإمكان.

. العمل على مستوى الدولة بنفس الخليلط من الدول المانحة الأوروبية والعربية والآسيوية لتطوير جهود تنسيقية متوسطة وطويلة الأمد. ويجب تجنب الأهداف الطموحة غير العاقلة التي تتعلق بأهداف "تغييرية" التي تم وضعها لأفغانستان والعراق. ففي حالة ليبيا، يجب الحصول على قيادة أوروبية وعربية بأقصى درجة ممكنة. ويجب أن تقصر الولايات المتحدة دورها في شمال إفريقيا وتركز على العراق ودول الخليج العربي.

. لا يجب تقديم أية أهداف سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو متعلقة بالحكم تكون طويلة الأمد ولا تستطيع الدولة المضيفة أن تستوعبها أو تنفذها سريعاً. ويجب تقديم وسائل عامة وشفافة لضمان أن الحكومة الجديدة لن تتلطف بالفساد وأن تضع في اعتبارها كافة فصائل البلاد بلا تفرقة وأن الشعب يستطيع أن يساءل حكومته والمانحين والمتعاقدين عن مصير أموال المساعدات.

. يجب تجنب أية مخاوف من الإسلاميين مع التوضيح بجلاء أن الولايات المتحدة لن تقبل أو تدعم أي نوع من التطرف. ويجب بناء ثقة في عيون العرب والمسلمين بدون التضحية بالمخاوف الأمنية الحقيقية.

. يجب العمل مع كافة الفصائل في البلاد التي تقبل المساعدات الأمريكية لتطوير أحزاب سياسية فاعلة ونظام انتخابي بدون وضع طلبات أو معايير غير فاعلة أو لا تستطيع أن تلبها الدولة المضيفة. يجب الانتقال إلى الديمقراطية بصورة تدريجية وتجنب أية أزمات سياسية أو انتخابية في تشكيل الحكومات تسيئ إلى عملية التحول الديمقراطي حتى قبل أن تبدأ.

. توفير مساعدات محدودة في مجال الحكم الرشيد، وتجنب أي خليلط من المستشارين أو الأموال التي تقلل من الحاجة إلى حكومات جديدة تقوم بالعمل بنفسها وبطريقتها، أو تقلل من تقلدها للمسؤولية، ويجب أن يتم إعادة توجيه الأعمال التي تشهد قصوراً من تلك الحكومات فيها إلى متعاقدين. يجب أن تعترف الولايات المتحدة أن عدم قدرة الليبيين على حكم بلدهم ستكون كبيرة بسبب عقود من نظام حكم القذافي الغريب وتدخله غير الفاعل في عمل حكومته وكافة أوجه الاقتصاد الليبي.

. يجب العمل مع البنك الدولي والأمم المتحدة للوصول إلى خطط تنمية تتمتع بالمصداقية بالوضع في الاعتبار عدم وجود نظام اقتصادي حديث في ليبيا، ومشكلات في زيادة مصادرها ويجب ضمان أن يتم ذلك بمصداقية وشفافية. ويجب الاستعانة بالخبراء العرب عندما يكون ذلك ممكناً بدعم من فريق أمريكي قوي بدلاً من محاولة فعل ذلك بالطريقة الأمريكية وحدها.

. يجب التركيز على الشباب (متوسط عمر السكان في ليبيا 24 عاماً) وعلى الوظائف الحقيقية كمفتاح للاستقرار المستقبلي كلما كان ذلك متاحاً، ويجب عدم فقدان الرؤية بشأن الحاجة إلى استقرار قريب الأمد. ويجب أن نقبل حقيقة أن الإصلاح الاقتصادي والاعتماد على القطاع الخاص سيستغرق وقتاً، ولكنه أفضل من ضخ الأموال في نظام دولة لا تستطيع استغلاله. (تقدر الاستخبارات الأمريكية أن قطاع النفط يساهم

بنسبة 95% من إيرادات الصادرات الليبية، و52% من إجمالي الناتج القومي، و08% من عائدات الحكومة). في حالة ليبيا، يجب أن نركز على حقيقة أن الاستخبارات الأمريكية تقدر أن ليبيا التي يمكن أن تكون غنية في المستقبل فإنها الآن لديها دخل فرد يتربع في المرتبة 84 على العالم، وأن نسب البطالة المباشرة 03%، وأن ثلث السكان تحت خطر الفقر حتى قبل أن تبدأ الأزمة الحالية، وأن عقوداً من القرارات الخاطئة أدت إلى تدهور كافة القطاعات الخدمية والصناعية والزراعية في البلاد. ويجب البحث عن مصادر سريعة للإصلاح باستخدام المساعدات وباستخدام الاحتياطات الليبية في الوقت الذي نرسم فيه القواعد الأساسية للإصلاح الاقتصادي واسع النطاق.

يجب تجنب الجهود المتسارعة في تعديل الدستور الليبي أو النظام القضائي أو حكم القانون، ولكن يجب الاعتراف بأن ليبيا هي الحالة الأسوأ لأن انقلاب عام 1969 والإطاحة بالحكومة الليبية أدى إلى أن قام القذافي باستبدال الدستور السابق بمجلس قيادة الثورة الليبية، وإعلان دستوري غامض في ديسمبر عام 1969. فليبيا من المفترض أنها جماهيرية نظرياً، محكومة شعبياً من خلال اللجان المحلية، والتي يفترض أنها تنتخب بصورة غير مباشرة 760 شخصاً في مجلس الشعب العام.

يجب مساعدة القوات الأمنية والشرطية بأن تتعلم كيف تعمل بدون قمع وانتهاك لحقوق الإنسان. ويجب تقديم النظام الإيطالي والفرنسي في العمل الشرطي حيث إن ذلك يعمل بصورة أفضل في الدول النامية أفضل من النظام الأمريكي الذي يركز على الشرطة المحلية وعلى النظام القضائي المعتمد على الأدلة، فإصلاح ذلك يمكن أن يأتي بعد النظام السياسي الجديد وبعد أن يصبح أكثر خبرة واستقراراً وبعد أن يكون هناك طلب شعبي حقيقي لمثل تلك الجهود.

قصر المساعدات العسكرية على إصلاح نوع القوات التي تحتاجها ليبيا بالفعل، والدول الناشئة الأخرى. يجب عدم الوقوع في فخ محاولة بناء قوات عسكرية حديثة أو كبيرة طالما لا توجد تهديدات عليهم. ويجب توفير فرق تدريب كبرى وجهود استشارية في الولايات المتحدة تركز على دور الجيش الذي يجب أن يلعبه في قبول الحكم المدني، وإظهار الاعتبار الكامل لحقوق الإنسان، وإنشاء قوات أمن داخلي تعمل فقط مع التهديدات الإرهابية وتهديدات المتطرفين.

يجب وضع معايير صارمة في كل من الوكالة الإنمائية الأمريكية ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع ومساعداتهم فيما يتعلق بالمراقبة والتحكم في المساعدات، وفي التعاقد مع المتعاقدين الفرعيين، وضمان أن الأموال تذهب إلى الدولة المضيفة وأنه لن يتم صرف أموال بدون متطلبات لها وبخطط مفصلة وبشفافية داخل وخارج الدولة المضيفة، وبإجراءات فاعلية، وكل ذلك يتم ربطه بوقف فوري للمساعدات وإنهاء وظائف المتعلقين بتلك المشروعات عندما لا تتوفر معايير ذلك.

دروس بشأن القوى الأمنية الخارجية:

في النهاية يجب على الولايات المتحدة أن تخرج دراسات غير متحيزة وغير متحيزة بشأن الدروس المستفادة من التدخل الأمريكي وتدخل الناتو في ليبيا، وربط تلك الدروس بأفغانستان والعراق. نحن بحاجة إلى النظر فيما وراء إجراءاتنا والعمل مع حلفائنا لتقييم المساعدات العسكرية والاقتصادية برمتها، ودراسة عملية التصعيد البطيئة التي أدت في النهاية إلى أن قام الناتو والعديد من الدول العربية بإرسال ما يقرب من 7500 وحدة قتالية، وإرسال قوات خاصة لتدريب المقاتلين الليبيين، وتوفير مساعدات عسكرية ومالية سرية إليهم، والاعتراف بفصائل المعارضة كحكومة، وتحويل الأصول الليبية الدولية في النهاية إلى الثوار.

لا نريد مدحاً حزبياً أو انتقادات لإجراءات أوباما في عام الانتخابات القادمة، يجب علينا أن نحدد نقاط الضعف والقوة في الحصول على قرار من الأمم المتحدة والذي ظل الحلفاء يعملون على توسيع صلاحياته لمدة أسبوع، ونقيم الطريقة التي عملت فيها الولايات المتحدة مع بريطانيا وفرنسا، وتقييم الطريقة التي ساعد بها حلفاؤنا العرب، والأثر العملي لتصعيدنا في استخدام القوة والمساعدات.

يجب على الولايات المتحدة أن تعيد التفكير بما تعنيه بالإجراءات الإنسانية، يجب أن نفكر في إذا ما كانت الإجراءات السريعة والحاسمة قد أنقذت أرواحاً ليبية أم لا، في الوقت الذي قللنا فيه تكلفة الحرب على الشعب الليبي وعلى اقتصادهم بطريقة أو بأخرى. يجب على الولايات المتحدة أن تنظر إلى ما وراء العقوبات وتفكر في كيفية تجميد الأصول الدولية لأي ديكتاتور.

كما يجب على الولايات المتحدة أن تعيد النظر في طريقة استشارة الرئيس للكونجرس وإعلامه له بشأن التدخلات السرية والعلنية، وفعل ذلك بطريقة تركز على البراجماتية العملية ليس الممارسة الجامدة للقانون.

وفي المجمل فإن التقرير يهدف إلى إعادة تشكيل مخرجات الثورة الليبية ورعايتها من الألف إلى الياء، من أجل الحصول في النهاية على نظام موالي للغرب وللولايات المتحدة، وأن الأموال والخبرات الأمريكية يجب أن تكون حاضرة بقوة في مرحلة ما بعد القذافي، بالرغم من أن ذلك يجب ألا يكون مباشراً، بل عن طريق أطراف أخرى عربية وأوروبية، والهدف الأساسي هو عدم حصول قلاقل في منطقة شمال إفريقيا تؤدي إلى زيادة الإرهاب والتهديدات على تدفق النفط وأثره على إمدادات الطاقة العالمية، مما يمكن أن يؤثر بصورة كبيرة على الاقتصاد العالمي برمته وليس فقط على الدولة الليبية، ومن هنا تبرز أهمية ليبيا والدول الثورية الأخرى في المنطقة العربية للمصالح الأمريكية العليا.

كاتب المقالة : أنطوني كوردسمان - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

تاريخ النشر : 24/09/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com